



جامعة الزقازيق  
معهد الدراسات والبحوث الاسيوية  
قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية  
شعبة دراسات وبحوث الاقتصاد

## دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل مع النمو

"بالتطبيق على أندونيسيا"

إعداد الباحثة

عزة رجب محمد عطية شاهين

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبدالمحسن مصطفى عبد الله

أستاذ الاقتصاد

كلية التكنولوجيا والتنمية

جامعة الزقازيق

م ٢٠٢٠

### Abstract

In the mid-1980s, Indonesia witnessed the largest tax and financial reform since its independence. The most important reform consisted of the introduction of the new system of indirect taxes and the system of tax revenue sharing in 1984. Taxes were classified into three categories, namely, state taxes (consumption tax, customs duties), Local taxes (land price appreciation tax, real estate taxes) and shared taxes (value added tax, corporate income tax, individual income tax). After this radical development, Indonesia witnessed another series of tax reforms especially with the entry into the twenty-first century, such as the unification of the corporate income tax on local institutions and foreign investing institutions, the shift in the value-added tax system ... etc. All these tax reforms and developments over the past decades have today formed a more advanced and stronger tax system. The Indonesian government has realized that the current tax system faces new challenges and requires more reforms to accommodate the shift in the economic development model, modernizing the industrial structure, and improving income distribution among the various groups of society. Equity in the distribution of income is one of the goals of any economy to achieve the welfare of its members because the disparity between citizens in the distribution of income leads to cases of dissatisfaction and social discontent within the individual.

شهدت اندونيسيا في منتصف الثمانينيات أكبر إصلاح ضريبي ومالي منذ تأسيس استقلالها ، كان الإصلاح الأكثر أهمية يتألف من إدخال النظام الجديد للضرائب غير المباشرة ونظام تقاسم الإيرادات الضريبية في عام ١٩٨٤. تم تصنيف الضرائب لثلاث فئات، وهي ضرائب الدولة (ضريبة الإستهلاك، الرسوم الجمركية)، الضرائب المحلية (ضريبة إرتفاع ثمن الأرض، الضرائب العقارية) والضرائب المقتسمة (ضريبة القيمة المضافة، ضريبة دخل المؤسسات، ضريبة الدخل الفردي) بعد هذا التطور الجذري، شهدت اندونيسيا سلسلة أخرى من الإصلاحات الضريبية خاصة مع الدخول في القرن الحادي والعشرين، مثل التوحيد لضريبة دخل المؤسسات علي المؤسسات المحلية والمؤسسات المستثمرة الأجنبية، التحول في نظام ضريبة القيمة المضافة...إلخ. كل هذه الإصلاحات الضريبية والتطورات علي مدي العقود الماضية شكلت اليوم نظام ضريبي أكثر تقدما وقوة . أدركت الحكومة الاندونيسية أن النظام الحالي للضرائب يواجه تحديات جديدة ويستلزم المزيد من الإصلاحات لإستيعاب التحول في نموذج التنمية الإقتصادية تحديث الهيكل الصناعي وتحسين توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع. إن العدالة في توزيع الدخل هي من أهداف إي اقتصاد لتحقيق رفاهية أفراده لأن التفاوت بين المواطنين في توزيع الدخل يؤدي لحالات عدم الرضا والسخط الاجتماعي داخل الفرد.

**مقدمة :** شهد النظام الضريبي الاندونيسي عدة تعديلات منذ الاستقلال تبعاً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية فتعتبر قضية الالتزام الضريبي هي مشكلة رئيسية تواجه الحكومة الاندونيسية في عملية تحصيل الإيرادات الضريبية ، فلا بد علي الإدارة الضريبية توسيع القاعدة الضريبية من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة لتنظيم وتطوير الالتزام الضريبي لدي المكلفين والعمل علي تنمية الضرائب ، حيث تعد الضرائب المورد المالي الأساسي للحكومات الاندونيسية في الاقتصاديات الحديثة فلا بد من تحسين المعرفة الضريبية لدى دافعي الضرائب لتحسين الالتزام الضريبي ويجاد الإيرادات الحكومية ، ويرجع السبب في انخفاض التحصيلات الضريبية إلي وجود الفساد الإداري في الدولة مما يؤدي إلي عدم الإلتزام الضريبي ، مما يؤثر علي ضريبة الدخل حيث تشكل ضريبة الدخل أهمية اقتصادية كبيرة وتعد من أهم العوامل المؤثرة علي الاستثمار وهي إحدى أدوات السياسة المالية الهامة التي تؤثر علي نمو نشاط الاقتصاد الوطني بشكل عام وتساهم في حل مشاكل اقتصادية كثيرة منها البطالة والتضخم حيث يوجد ارتباط وثيق بين الضريبة والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث تتأثر بها وتؤثر فيها ، فإذا أرادت الحكومة أن ترفع من معدل الإيرادات الضريبية فلا بد من معالجة الفساد حيث تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم ركائز النظام المالي للدولة في وقتنا الحالي لذلك يسعى النظام الضريبي لتحقيق الأهداف التي رسمتها الدولة حسب النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، لتحقيق زيادة الرفاه الاجتماعي للمواطنين عن طريق تحقيق العدالة الخاصة بالمكلفين من خلال التشريعات والقوانين الضريبية داخل الدولة ، حيث يتم مراعاة طبقات المجتمع عند فرض نسب الضريبة وملائمة أسعار الضريبة للمكلفين بالإضافة إلي مراعاة السلع الأساسية للطبقات الفقيرة وضرورة التعاون مع الوزارات والمؤسسات الأخرى لضبط عملية التهرب الضريبي وفرض العقوبات في القوانين السارية علي المتهربين من دفع الضرائب .

**مشكلة البحث :** تكمن المشكلة التي تواجه تحليل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في أن عدم العدالة في توزيع الدخل لا يتوقف اثره علي أصحاب الدخول المتدنية فقط بل يمتد اثره إلي الناتج المحلي الإجمالي، الذي يؤثر علي النمو الاقتصادي مما يجعل هذا التفاوت مشكلة معقدة تعصف باقتصاد الدولة، وتحد من قدرته علي النمو والتقدم وهذا نتيجة قصور النظريات الخاصة بتوزيع الدخل، وفشل سياسات التنمية في كثير من الدول النامية نتيجة تحويل أهتمامها لإعادة النظر للتنمية بالابتعاد عن السياسات المحققة معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي واتباع سياسات تهدف إلي تحقيق عدالة اجتماعية عن طريق النقل من حدة التفاوت في توزيع الدخل، ومن هنا فإن الأسئلة التي يمكن طرحها كالتالي:

١. هل تؤدي معدلات النمو المرتفع إلي مزج من عدالة توزيع الدخل؟

٢. ما هو اثر الضرائب علي إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع؟

**أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى أن الإصلاح الضريبي يؤدي إلى تخفيض سعر الضريبة وزيادة القاعدة الضريبية في المجتمع ومن ثم زيادة الإيرادات الضريبية وتحسن النشاط الاقتصادي وارتفاع الدخل الحقيقية للمؤسسات وتعزيز النمو الاقتصادي ، وإستكشاف العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في اقتصاد الدول ومدى تطورهما عبر الزمن وأنواع البرامج الحكومية وسياساتها التنموية الهادفة إلى تحسين الوضعية الاجتماعية للأفراد فالنقاوت في توزيع الدخل يشكل قضية جوهرية لأي سياسة تنموية لأنه يحقق معدلات نمو مرتفعة ومن العوامل التي تحدد النقاوت في توزيع الدخل كنظام الضرائب والإعانات والخدمات ويهدف البحث إلى:

١- دراسة أركان وهيكل النظام الضريبي في اندونيسيا.

٢- دراسة تطور الإصلاحات الضريبية التي أجرتها اندونيسيا على نظامها الضريبي بما

يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في التعرف على اتجاه وحجم تأثير الإصلاح الضريبي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الاندونيسي ، وللضرائب دور في تحقيق أهداف المجتمع والتنمية الاقتصادية ليحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، والغاء القيود والحوجز أمام حركة التجارة الدولية ورؤوس الاموال والاستثمارات وزيادة مساهمته في فاعلية التنمية والنمو الاقتصادي. ومن هنا تتزايد وتتعمق أهمية دراسة وتحليل دور السياسات الضريبية في جذب الاستثمارات الاجنبية خاصة في دولة نجحت في جذب نسبة ملموسة من التدفقات الدولية للاستثمارات الاجنبية .

**حدود البحث:** تقوم هذه الدراسة علي اقتصاد الدول النامية فيما يخص الجانب النظري اما الجانب التطبيقي فسوف تكون علي الاقتصاد الوطني الاندونيسي.

**الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة محل هذا المقترح بالتطبيق علي اندونيسيا.

**الحدود الزمنية:** تتناول هذه الدراسة الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠١٤.

**منهجية البحث:** سوف تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الأوضاع الاقتصادية والنظام الضريبي ، كما تعتمد الدراسة علي المنهج الاستقرائي بتحليل العلاقة بين التوزيع والنمو في ضوء الاحصائيات المتوفرة عن اندونيسيا ، بالإضافة إلي المنهج العلمي الحديث (الاقتصاد القياسي) باختبار وتقييم نموذج قياسي للعلاقة بين التوزيع والنمو في اندونيسيا.

**الدراسات السابقة:** ولهي بوعلام "النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة" (حالة الجزائر) رسالة دكتوراه سنة ٢٠١٣ تمحورت حول مكونات النظام الضريبي الحالي وحصيلته المالية وأبرز التحديات التي تواجهه وأهم الوظائف الجديدة للدولة والإطار المناسب للنظام الضريبي حتي يتمكن من المساهمة في تطوير الدولة .

أشرف بن خليل "محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني" رسالة ماجستير سنة ٢٠١٥ قامت بتحليل محددات التفاوت في الدخل مستخدم معامل جيني وأعدمت الدراسة علي سلسة زمنية لمتغير معامل جيني مع باقي المتغيرات .

**خطة البحث:** سيتم تناول هذا البحث من خلال النقاط التالية:

١. هيكل النظام الضريبي في اندونيسيا .

٢. مكونات النظام الضريبي الاندونيسي وملامح الإصلاح خلال الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠١٤ .

٣. ملامح الإصلاح الضريبي في الاقتصاد الاندونيسي .

**أولا : هيكل النظام الضريبي في اندونيسيا :**

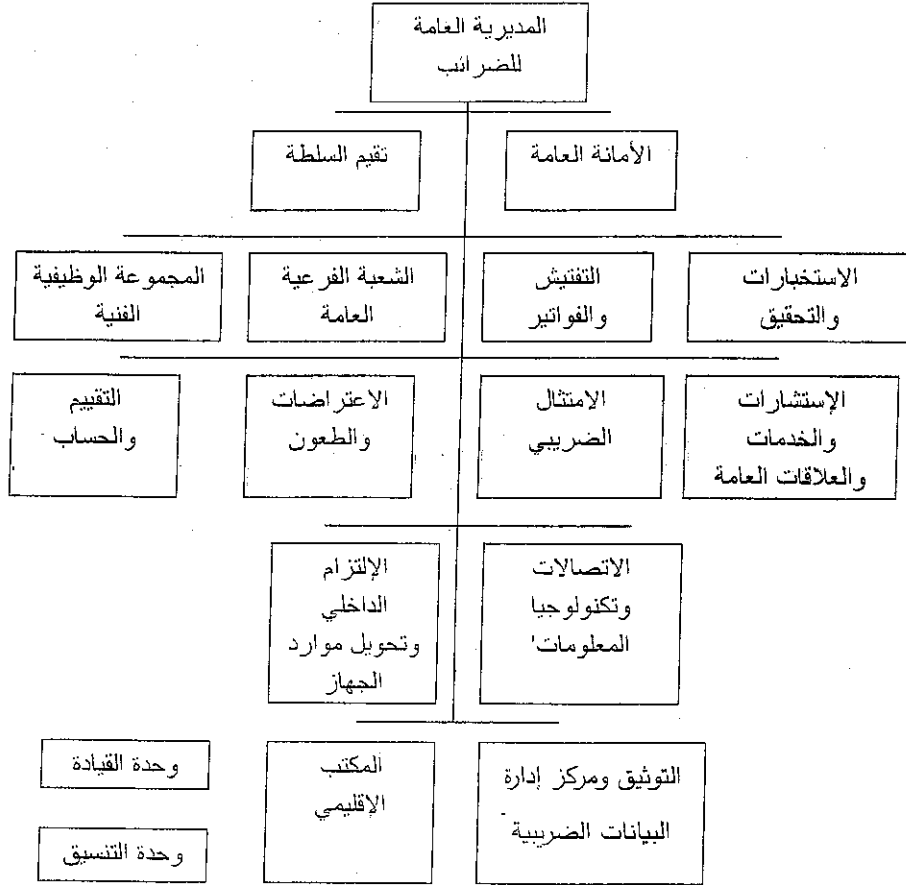
تعاني دول العالم النامي من القصور في الإيرادات الضريبية بسبب ضعف هيكل النظام الضريبي نفسه ، مما يؤدي إلي عدم العدالة بسبب تحمل أصحاب الدخول الصغيرة والمحدودة قدراً كبيراً من الضرائب فكما صغر الوعاء الضريبي كلما إزداد معدل الضريبية ، فإذا كان الجهاز الإداري فعال وناجح في توسيع الوعاء الضريبي أصبح من الصعب التهرب والتجنب . يعتبر هيكل النظام الضريبي الاندونيسي<sup>٢</sup> هو وسيلة لمعرفة مقدار الضرائب المستحقة عن طريق حساب المبلغ الذي يجب أن يدفعه دافع الضرائب إلي البلد الذي يشغله ، وكذلك هو الأدوات المالية التي تعتمدهما السياسة الضريبية لتحقيق الأهداف وعادة تكون ممثلة بأنواع الضرائب المفروضة بالقانون مع ضرورة وجود الملائمة بين أهداف السياسة وبين أنواع الضريبة المفروضة ولنجاح إدارة الضرائب في تادية وظائفها يجب توفر العديد من العناصر أهمها وضع نظام رقابة فعال يسمح باكتشاف الأخطاء وتصحيحها ومعاقبة مرتكبيها، كما يجب أن تتوفر الإدارة الضريبية على أجهزة للإعلام الآلي تسمح ببيع الوقت وإتقان العمل، محاولة تبسيط القوانين الضريبية حتى يتسنى لموظفي إدارة الضرائب تادية عملهم بشكل جيد، وأهم هذه العناصر محاولة كسب ثقة المكلفين وذلك عن طريق تقوية الحوار بينهم وبين إدارة الضرائب ، وفي اندونيسيا تساهم إدارة الضرائب الأكثر فعالية في تحسين أداء الحكومة فيما يتعلق بالشفافية وتوفير المجال المتكافئ للمشاركين في السوق وسيادة القانون<sup>٣</sup> ، ولقد صممت إدارة الضرائب في اندونيسيا بالتوافق مع الإدارة السياسية، والتي ابتدعت العديد من المستويات الإدارية .

إن العدالة في توزيع الدخل من أسمي أهداف أي اقتصاد يسعى إلي تحقيق رفاهية المجتمع ، لا تستطيع الدولة القفز من الصفر إلي العدالة في خطوة واحدة إنما يحدث بالتدريج خلال مراحل النمو الاقتصادي حتي تصل إلي العدالة . أثناء مراحل النمو الاقتصادي تعاني من عدم العدالة في توزيع الدخل ثم إزداد النمو الاقتصادي يؤدي إلي العدالة ، حيث يساهم النمو الاقتصادي

<sup>٢</sup> . ربيح زهير ، محددات عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي . كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية . رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة ٢٠١٦ . ص ٢٢ .

<sup>٣</sup> Subadriyah. 2013 "Persepsi Masyarakat Tentang Kualitas Peran Account Representative di Wilayah Kerja Kantor Pelayanan Pajak Pratama Jepara". Jurnal Dinamika Ekonomi dan Bisnis.Vol.10 No.1

وزيادة الإنتاجية في الدولة بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق عدالة توزيع الدخل حيث أنه كلما زاد الناتج المحلي تحسنت عدالة توزيع الدخل من خلال فرص عمل وزيادة ارباح المنتجين وزيادة إيرادات الحكومة التي تترجم إلي نفقات مباشرة عبر المساعدات والغير مباشرة من خلال الخدمات العامة التي تقدم للمواطنين .  
**الهيكل التنظيمي لإدارة الضرائب في اندونيسيا ، شكل (١) الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب الاندونيسية**



المصدر: الموقع الرسمي للمديرية العامة لضرائب باندونيسيا.

تختلف العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل الناتج عن هذا النمو ففي حين يرى البعض أن التفاوت في توزيع الدخل يعتبر محفزاً للنمو الاقتصادي لأن الفئات مرتفعة الدخل يرتفع لديها الميل الحدي للأدخار الذي يوجه إلي تمويل الاستثمار ومن ثم يساهم بشكل أساسي في تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي .

وهو ما ذهب إليه الاقتصاديون الكلاسيكيون يري آخرون أن التفاوت في توزيع الدخل يؤدي إلي نقص الدخول لدي الأفراد الذين يشكلون غالبية السكان مما يقلل الطلب الكلي الفعال الذي يبطن النمو الاقتصادي وهو ما ذهب إليه الكينزيون ومن جهة أخرى يري كوزننش الذي كرس أعماله في دراسة شروط النمو الاقتصادي الحديث وموجباته أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادي ثم يتجه إلي الزيادة حتي يصل إلي أعلى المعدلات ثم يتجه إلي الاستقرار ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي.

ويري كوزننش تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي قبل إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدوده الدخل وذلك بعكس البدء بالتوزيع للدخل المنخفض الذي يعتبر توزيعاً للفقر ، ولذلك تؤدي الدولة دوراً هاماً في الدول النامية التي كشفت عن عدم تحسن مستوي معيشة ابنائها بالقدر الكافي مما ينه إلي ضرورة الاهتمام بقضية توزيع الدخل ودراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل.

أن التفاوت في توزيع الدخل هو الصورة السائدة في كل دول العالم المتقدم والمتخلف علي السواء وإن كانت درجة التفاوت تختلف من دولة لأخرى ومن وقت لأخر داخل الدولة الواحدة ، وتعني بالتفاوت عدم المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع حيث يوجد فئة قليلة تحصل علي أعلى نسبة من الدخل بينما غالبية فئات المجتمع تحصل علي أقل نسبة من الدخل القومي ، مع تفاوت مستويات الدخول بين الأسر في المجتمع الواحد يتفاوت الطلب علي الصحة والتعليم والتدريب ، فيتفاوت أفراد المجتمع الواحد في القدرات والمهارات المكتسبة ومن ثم تتفاوت فرص الحصول علي العمل وفرص الحصول علي أجور مناسبة فيحصل أفراد الأسر الفقيرة علي فرص عمل بأجور منخفضة بينما يحصل أفراد الأسر الغنية علي فرص عمل بأجور مرتفعة وبالتالي يظل الفقير فقيراً والغني غنياً ، فإن متوسط دخل الفرد هو أقرب مقياس للدلالة علي مستوي معيشة الفرد ورفاهيته كذلك يعد مؤشر لنجاح خطط التنمية بأي مجتمع أو فئلهما ، ومما لا شك فيه أن التحدي الرئيسي يكمن في تفاقم حدة التفاوت في الدخل بين الدول وحتى داخل كل دولة من منطقة لأخرى وكذلك بين الأفراد داخل المنطقة الواحدة.

ثانياً: مكونات النظام الضريبي الاندونيسي ولامح الإصلاح<sup>١</sup> خلال الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠١٤:

يعتبر النظام الضريبي في اندونيسيا مركزي فيما عدا عدد قليل من الضرائب المحلية الثانوية والحكومات المحلية ليس لها سلطة التشريع الضريبي  
يتكون النظام الضريبي من :

١. مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية .

<sup>١</sup> : موساوي مجد ، موساوي مجد ، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية "دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة ٢٠١٣ ، ص ١٣.

<sup>٢</sup> Rosdiana, Haula dkk, 2012. Pengantar Ilmu Pajak, Kebijakan dan Implementasi di Indonesia.

Yogyakarta: RajaGrafindo Persada

٢. مجموعة من الصور المتكاملة للضريبة .

٣. أهداف السياسة الضريبية .

وتعتبر الإيرادات الضريبية أهم موارد الدولة حيث تشكل حصيلة الضرائب الجزء الأكبر من الإيرادات في معظم دول العالم ويختلف من دولة إلى أخرى التركيز علي الضرائب وفقاً للنظام الاقتصادي القائم ومدى توافر الموارد الاقتصادية ، ويعتمد اختيار النظام الضريبي علي معرفة الدولة والمسئولين فيها عند اعداد النظام الضريبي بسائر الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المجتمع فإن الدولة الرأسمالية تركز علي الضرائب المباشرة حيث ينادى هذا النظام بإطلاق حرية النشاط الاقتصادي الذي يقوم علي أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج<sup>٧</sup> ، وتطور دور الضريبة في هذا النظام بعد إن كانت وسيلة لتمويل جهاز الدولة أصبحت أحد أهم أدوات السياسة المالية في تنظيم وتوجيه القطاعات المختلفة للاقتصاد ، في حين الدولة الاشتراكية تركز علي الضرائب غير المباشرة ، وبينما الدول النامية لا يوجد لها هيكل ضريبي واضح يميزها ، بعضهم يركز علي الضرائب المباشرة وتستخدم بشكل أساسي من أجل أستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها من خلال الإعفاءات الضريبية التي تمنحها هذه الدول للمستثمر الأجنبي لرفع مستويات التنمية في بلادهم<sup>٨</sup> ، وبعضهم يركز علي الضرائب غير المباشرة وذلك نتيجة قلة الوعي الضريبي وضعف المقومات الفنية للأجهزة الضريبية ، فالهدف الأساسي للضرائب في الدول النامية هو تحقيق إيرادات لخزينة الدولة لتغطية نفقاتها العامة ..

### ثالثاً : ملامح الإصلاح الضريبي في الاقتصاد الأندونيسي :

**الإصلاح الضريبي** : هو التغيرات التي تطرأ علي النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، قد يكون الإصلاح الضريبي شاملاً لكل الهيكل الضريبي للدولة أو جزئياً لنوع معين من الضرائب وينتطلب دراسة عميقة لأوضاع الدولة وتختلف من دولة لأخرى بالاستعانة بتجارب الدول الأخرى<sup>٩</sup> .

نتيجة للإختلال الاقتصادي الأندونيسي خاصة بعد تراجع أسعار البترول ومعدلات النمو وتزايد حجم المديونية الخارجية أدى إلي التفكير في الإصلاح الاقتصادي أهم اصلاح عرفه النظام الضريبي الأندونيسي هو اصلاح<sup>١٠</sup> ١٩٨٤ .

**مراحل الإصلاح الضريبي في اندونيسيا** : منذ ٣٥٠ عاما عاش الشعب الإندونيسي في بيئة الاستعمار ولم يشعر بالعدالة في جميع المجالات فكان الاقتصاد الأندونيسي موجه نحو توفير

<sup>٧</sup> د. ماجد محمد يوسف ، الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة النجاح الوطنية ، سنة ٢٠٠٣ ، ص ٣٣ .

<sup>٨</sup> د. ماجد محمد يوسف ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢١ .

<sup>٩</sup> د. عدنان فرحان ، الإصلاح الضريبي المفهوم والأسباب والأهداف ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد ٣٥٨٠ في ٢٠١٨/١٢/١٨ .

Hakim Simanjuntak, *Sejarah Masa Pembangunan Ekonomi Indonesia*, Global Education,



المواد الخام للهولنديين بالإضافة إلي توفير الأرز كقطاع غذائي أساسي ، يشتهر الشعب الأندونيسي بإنتاج توابل بأثمان باهظة في الأسواق الأوربية ، لم يطور الإستعمار الهولندي القطاع الصناعي في اندونيسيا حتي لا ينافس الصناعة في هولندا ، بدأت الحكومة الاندونيسية جهوداً مختلفة في سياسات التنمية لتحسين رفاهية المجتمع وتحقيق الأهداف لتكون مساوية للبلدان الأخرى من خلال عدة مراحل :

**أولاً : المرحلة الأولى : للإصلاح الضريبي من عام ١٩٨٣ إلي ١٩٨٥<sup>١١</sup> :**

بدأ الإصلاح الضريبي الاندونيسي نهاية ١٩٨٣ مع إصدار خمسة قوانين ضريبية جديدة لأن القانون المستخدم تم إصداره من قبل الحكومة الإستعمارية الهولندية ولم يعد متفقاً مع العصر .

١ . قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٣ . بشأن الأحكام العامة والإجراءات الضريبية .

٢ . قانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن ضريبة الدخل .

٣ . قانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن ضريبة القيمة المضافة<sup>١٢</sup> علي السلع والخدمات وضريبة

المبيعات علي السلع الفاخرة وتهدف هذه القوانين إلي تخفيض معدل الضريبة واحتسابها

٤ . قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضريبة الأراضي والمباني .

٥ . قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضريبة الدمغة .

**ثانياً : المرحلة الثانية : للإصلاح الضريبي عام ١٩٩٤<sup>١٣</sup> :**

شهد الاقتصاد الأندونيسي زيادة سريعة نتيجة استقلال الموارد الطبيعية سنة ١٩٨٥ وفي سنة

١٩٩٥ نما الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا بنسبة ٩٥% وخفض التضخم إلي أقل من ١٠% .

نتيجة زيادة الاستهلاك والأنشطة الاستثمارية عام ١٩٩٤ إلي أوائل ١٩٩٧ .

بعد تنفيذ المرحلة الأولى لم تعد الحكومة تسعى لتحسين الإصلاح الضريبي لإهتمامها بالاتي :

١ . الإصلاحات الضريبية عام ١٩٨٣ الإصلاح الضريبي عام ١٩٨٣ لم يخفض نسبة الديون

الخارجية في إطار هيكل الميزانية ، لم توجه لمساعدة رجال الأعمال للوصول إلي

المنافسة العالمية .

٢ . هناك بعض الثغرات في التشريعات الضريبية عام ١٩٨٣ يوفر فرصة لظهور التهرب

الضريبي مما أدى إلي التعديلات علي نفس القوانين الضريبية السابقة .

<sup>١١</sup> Oentari Fuadi, Arabella dan Yenni Mangoting, 2012, Pengaruh Kualitas Pelayanan Petugas Pajak, Sanksi Perpajakan dan Biaya Kepatuhan Pajak Terhadap Kepatuhan Wajib Pajak, Surabaya: Universitas Kristen Petra.

<sup>١٢</sup> د. محمد صابر محمد حسن، أثر الإصلاح الضريبي علي النمو الاقتصادي في اندونيسيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الاسيوية ، سنة ٢٠٠٨ ، ص ٣٥ .

Haula Rosdiana dan Rasin Tarigan, Perpajakan Teori dan Aplikasi, Jakarta: PT. RajaGrafindo Persada, 2005, hlm 144

Radius Prawiro, Pidato : Pidato Rancangan Undang-Undang Pajak, DPR-RI, Jakarta, 5 Oktober <sup>١٣</sup>

1983.

٣. أحدث الإصلاح الضريبي الذي تبنته اندونيسيا سنة ١٩٨٤ ضريبة وحيدة علي الدخل تمثل الضريبة علي الدخل الإجمالي لتعوض نظام الضرائب النوعية الذي كان مفروضاً في السابق علي المداخيل والذي يشمل (الضريبة علي الأرباح الصناعية والتجارية وشركات الأشخاص والضريبة علي الأرباح غير التجارية والضريبة علي مداخيل الديون والضريبة علي الرواتب والأجور) .

#### ثالثاً : المرحلة الثالثة : للإصلاح الضريبي عام ١٩٩٧ :

في منتصف عام ١٩٩٧ هاجمت البلدان الأزمة الآسيوية الاقتصادية مما أثر علي الحالة الإجتماعية والسياسية ، تميزت المشاكل الإجتماعية بظهور الحركة المناهضة للصين وتميزت الأزمة السياسية بظهور حركة الإصلاح واستقالة سوهارتو داري للقيادة الأندونيسية نتيجة للأزمة مما أدى إلي تراجع النمو الاقتصادي في اندونيسيا عام ١٩٩٨<sup>١٥</sup> ، كانت هذه المرحلة ضرورية لوجود محكمة ضريبة كوسيلة لتسوية المنازعات في مجال الضريبة بين دافعي الضريبة ومصصلحة الضرائب وكذلك توفير الأساس القانوني لجمع الضريبة المحلية والقطاعات الأخرى ، في عام ١٩٩٧ تم إصدار العديد من القوانين الجديدة لإستكمال القوانين الحالية وهي :

#### القوانين التي تم إصدارها :

- القانون رقم ١٧ لعام ١٩٩٧ بشأن محكمة الضرائب (هيئة تسوية المنازعات الضريبية) .
  - القانون رقم ١٨ لعام ١٩٩٧ بشأن الضريبة المحلية .
  - القانون رقم ١٩ لعام ١٩٩٧ بشأن ضريبة الفواتير .
  - القانون رقم ٢٠ لعام ١٩٩٧ علي الإيرادات الغير ضريبية .
  - القانون رقم ٢١ لعام ١٩٩٧ بشأن الضريبة علي شراء الأراضي والبناء .
- رابعاً : المرحلة الرابعة : للإصلاح الضريبي عام ٢٠٠٠ الهادفاً منها :
- تسهيل الإعفاء الضريبي ، التغيرات في معدلات ضريبة الدخل .
  - تعزيز السلع التي لا تخضع لضريبة القيمة المضافة .

خامساً : المرحلة الخامسة : للإصلاح الضريبي من عام ٢٠٠٢ إلي ٢٠٠٩ تهدف إلي تحقيق الكفاءة الضريبية لدعم إيرادات الدولة والقدرة التنافسية للإستثمارات التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولزيادة التنمية الاقتصادية والإجتماعية وتكنولوجيا المعلومات وزيادة الكفاءة المهنية لموظفي الضرائب ، منذ عام ٢٠٠٥ اتبعت الحكومة الأندونيسية سياسة مالية حكيمة لتعزيز النمو الاقتصادي حيث حولت الحكومة مصدر تمويل للعجز من الدين الخارجي إلي الدين المحلي عن طريق إصدار الأوراق المالية الحكومية مما أدى إلي إطالة أمد السندات الحكومية بالعملة المحلية .

<sup>١٥</sup> Amirudin & Sudirman, 2012. Perpajakan Pendekatan Teori dan Praktik di  
Indonesia. Jakarta : Salemba Empat Dua Media.

الحصيلة الضريبية قبل وبعد الإصلاح الضريبي: أولاً: الحصيلة الضريبية قبل الإصلاح الضريبي

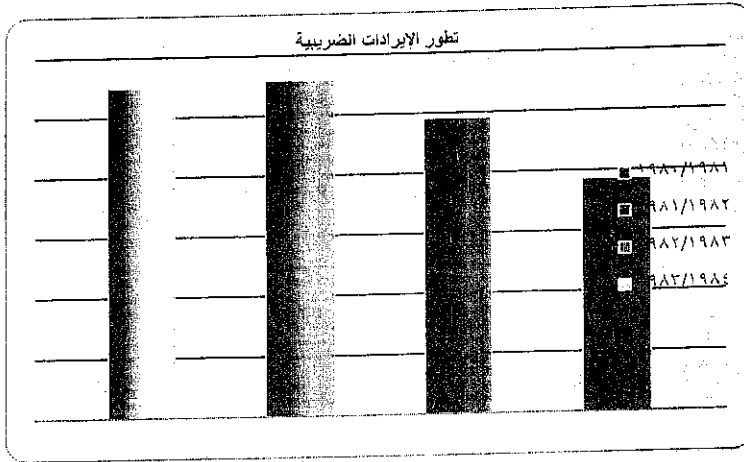
يمكن استعراض إجمالي الإيرادات الضريبية في الفترة من العام المالي ١٩٨٠/١٩٨١ حتى العام المالي ١٩٨٣/١٩٨٤ وهذه الفترة التي تسبق فترة الإصلاح الضريبي من خلال الجدول التالي: جدول رقم (١) الإيرادات الضريبية قبل الإصلاح الضريبي في الفترة من ١٩٨٠/١٩٨١ حتى ١٩٨٣/١٩٨٤ (مليار روبية)

العام المالي	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٢/١٩٨١	١٩٨٣/١٩٨٢	١٩٨٤/١٩٨٣
الإيرادات الضريبية	٧.٧٢٣	٩.٨٣٠	١١.١٨٤	١٠.٩٩٨
معدل النمو		٪٢٧.٢٨	٪١٢.٧٧	٪١.٦٦

المصدر: وزارة المالية الأندونيسية، (التقارير المالية من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٤)

ويبين جدول (١) والشكل (١) أن الحصيلة الضريبية زادت من ٧.٧٢٣ مليار روبية في عام ١٩٨٠/١٩٨١ إلى ٩.٨٣٠ مليار روبية في العام المالي ١٩٨٢/١٩٨١ بمعدل نمو ٢٧.٢٨% وزادت من ٩.٨٣٠ مليار روبية في العام المالي ١٩٨٣/١٩٨٢ إلى ١١.١٨٤ مليار روبية بمعدل نمو ١٣.٧٧% وانخفضت من ١١.١٨٤ مليار روبية في العام المالي ١٩٨٤/١٩٨٣ إلى ١٠.٩٩٨ مليار روبية بمعدل نمو منخفض -١.٦٦%.

شكل (١) تطور الإيرادات الضريبية قبل الإصلاح الضريبي في الفترة من ١٩٨٠/١٩٨١ حتى ١٩٨٤/١٩٨٣



المصدر: البيانات من جدول رقم (١)

ثانياً: الحصيلة الضريبية في اندونيسيا بعد الإصلاح الضريبي ١٩٨٤. حتى الآن:

يمكن استعراض إجمالي الإيرادات الضريبية في الفترة من عام ١٩٨٤ وحتى عام ٢٠١٤ من خلال الجدول رقم (٢):

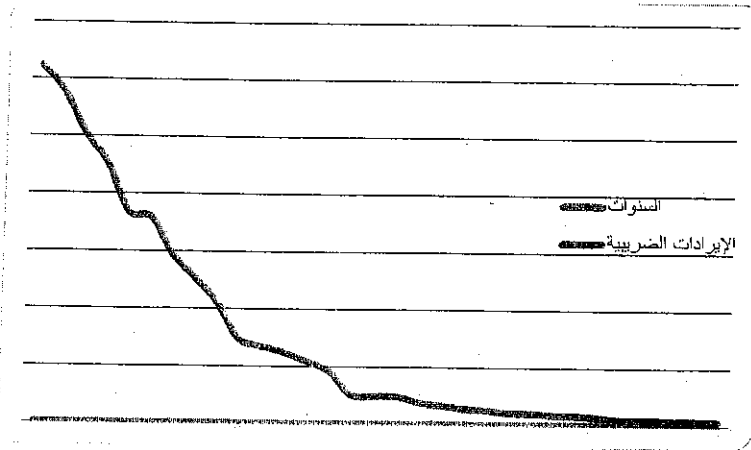
جدول رقم (٢-٢) إجمالي الإيرادات الضريبية في اندونيسيا ١٩٨٤-٢٠١٤ (مليار روبية)

السنوات	الإيرادات الضريبية	معدل النمو
1984	14853	35.052
1985	17229	15.997
1986	17510	1.631
1987	18580	6.111

3.767	19280	1988
37.339	26479	1989
25.605	33259	1990
4.546	34771	1991
17.365	40809	1992
4.403	42606	1993
19.563	50941	1994
10.200	56137	1995
18.526	66537	1996
13.310	75393	1997
27.967	96478	1998
2.571	98958	1999
2.505	101437	2000
82.116	184733	2001
18.887	219623	2002
13.895	250140	2003
8.809	272175	2004
9.431	297844	2005
42.710	425053	2006
19.858	509462	2007
15.848	590200	2008
21.671	718100	2009
2.395	735300	2010
23.451	907738	2011
11.457	1011735	2012
14.521	1158648	2013
7.548	1246107	2014
١٧,٣٩	متوسط معدل نمو إجمالي الإيرادات الضريبية	

المصدر: السنوات من ١٩٨٤-٢٠١٤ من الكتاب السنوي لإحصائيات لاندونيسيا ومن تقرير وزارة المالية عن تنفيذ ميزانيات عام ١٩٨٤ حتى عام ٢٠١٤ وخطط الموازنة العامة للدولة.

شكل (٢) تطور الإيرادات الضريبية بعد الإصلاح الضريبي في الفترة من ١٩٨٤ حتى ٢٠١٤



المصدر: البيانات من جدول رقم (٢)

تشير البيانات أن إجمالي الإيرادات الضريبية قد زادت من ١٤.٨٥٣ مليار روبية في عام ١٩٨٤ إلى ١٧.٢٢٩ مليار روبية في عام ١٩٨٥ بمعدل نمو ١٥.٩٩% ، وزادت من

١٧.٢٢٩ مليار روبية في عام ١٩٨٥ إلى ١٧.٥١٠ مليار روبية في عام ١٩٨٦ بمعدل نمو ١.٦٣% ، وهكذا علي مدى الفترة تشهد الإيرادات الضريبية ارتفاعا بمعدلات نمو متفاوتة ، ليبلغ معدل نمو إجمالي الإيرادات الضريبية ذروته ٨٢.٢١% في عام ٢٠٠١ ، بإجمالي إيرادات ضريبية ١٨٤.٧٣٣ مليار روبية مقارنة بإجمالي إيرادات ضريبية ١٠١.٤٣٧ مليار روبية في عام ٢٠٠٠ ، والمعدل الأقل كان في عام ١٩٨٦ بمعدل نمو ١.٦٣% بإجمالي إيرادات ضريبية ١٧.٥١٠ مليار روبية مقارنة بإجمالي إيرادات ضريبية ١٧.٢٢٩ مليار روبية في عام ١٩٨٥ . وكان متوسط معدل نمو الإيرادات الضريبية خلال الفترة ١٩٨٤/٢٠١٤ هو ١٧.٣٩% سنويا .

هيكل الإيرادات الضريبية الأندونيسية في ٢٠١٤-١٩٨٢ (القيمة مليار روبية)  
جدول رقم (٢): تطور أهم مكونات الإيرادات الضريبية باندونيسيا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٤

السنوات	ضريبة الدخل	من جملة الضرائب %	ضريبة القيمة المضافة	من جملة الضرائب %	ضريبة دخل النفط والغاز	من جملة الضرائب %	السنوات
1980	356	4.6	146	83.3	6430	79	1.0
1981	558	5.7	222	82.1	8075	88	0.9
1982	823	7.4	299	81.6	9122	109	1.0
1983	875	8.0	299	80.6	8869	130	1.2
1984	2451	16.5	958	69.8	10367	151	1.0
المتوسط	١٠١٣	٨.٤	٣٨٥	٧٩.٥	٨٥٧٣	١١١	١.٠
1985	3074	17.8	1666	64.8	11160	167	1.0
1986	3112	17.8	1946	62.7	10975	231	1.3
1987	3316	17.8	3546	55.4	10298	388	2.1
1988	3762	19.5	4788	49.5	9536	322	1.7
1989	4948	18.7	5831	50.5	13381	639	2.4
1990	6516	19.6	6825	53.3	17740	620	1.9
1991	8002	23.0	8224	43.3	15070	839	2.4
1992	10930	26.8	11032	37.6	15331	991	2.4
1993	14848	34.8	11683	29.3	12503	1321	3.1
المتوسط	٦٥٠١	٢١.٨	٦١٧١	٤٩.٦	١٢٨٨٨	٩١٣	٢.٠
1994	16764	36.8	14554	26.6	13537	1447	2.8
1995	19239	34.3	16655	26.5	14849	1923	3.4
1996	23708	35.6	21788	21.2	14120	2277	3.4
المتوسط	٢٠٥٧٠	٣٥.٦	١٧٦٦٦	٢٤.٧	١٤١٦٩	١٨٨٣	٣.٢
1997	29118	38.6	24601	19.7	14871	2505	3.3
1998	25618	26.6	27872	35.8	34582	3411	3.5
1999	34903	35.3	27437	25.3	25065	3156	3.2
المتوسط	٢٩٨٨٠	٣٣.٥	٢٦٦٣٧	٢٧.٠	٢٤٨٣٩	٣٠٢٤	٣.٣
2000	44189	43.6	27002	15.3	15548	2901	2.9
2001	69696	37.7	55841	12.5	23071	6289	3.4
2002	88815	40.4	70100	7.1	15682	8129	3.7
المتوسط	٦٧٥٦٧	٤٠.٦	٥٠٩٨١	١١.٧	١٨١٠٠	٥٧٧٣	٣.٣
2003	106149	42.4	80790	5.9	14776	9925	4.0
2004	120835	44.4	86273	4.8	13133	10699	3.9
2005	128624	43.2	98828	4.6	13569	13487	4.5
2006	175012	41.2	132876	9.1	38686	22540	5.3
2007	224457	44.1	161044	8.1	41242	26657	5.2
2008	251400	42.6	195500	9.1	53600	25300	4.3
2009	300700	41.9	249500	7.9	56700	28900	4.0
المتوسط	١٨٦٧٤٠	٤٢.٨	١٤٣٥٤٤	٧.١	٣٣٦٠١	١٩٦٤٤	٤.٥

3.6	26500	36.7	269500	6.4	47000	41.3	303900	2010
3.2	29058	32.9	298441	7.2	65231	43.7	396746	2011
2.9	29688	33.1	335249	6.4	64596	44.1	445733	2012
2.4	27344	36.6	423708	6.4	74278	40.1	464482	2013
1.7	21743	38.2	475587	6.7	83890	39.0	485977	2014
٢.٨	٢٦٨١٦	٣٥.٥	٣٦٠٤٩٧	٦.٦	٦٦٩٩٩	٤١.٦	٤١٩٣٦٨	المتوسط
٣.٣	٨٨٥٦	٣٣.٦	٩٠٠١٧	٩.٦	٢٥٦٢٥	٤٠.٨	١٠٩١٩٠	المتوسط العام

المصدر: مخرجات البرنامج باستخدام Excel وتم تجميع البيانات للسنوات من ١٩٨٤-٢٠١٤ من الكتاب السنوي لإحصائيات لاندونيسيا ومن تقارير وزارة المالية عن تنفيذ ميزانيات ١٩٨٤، ٢٠١٤ وخطط الموازنة العامة للدولة.

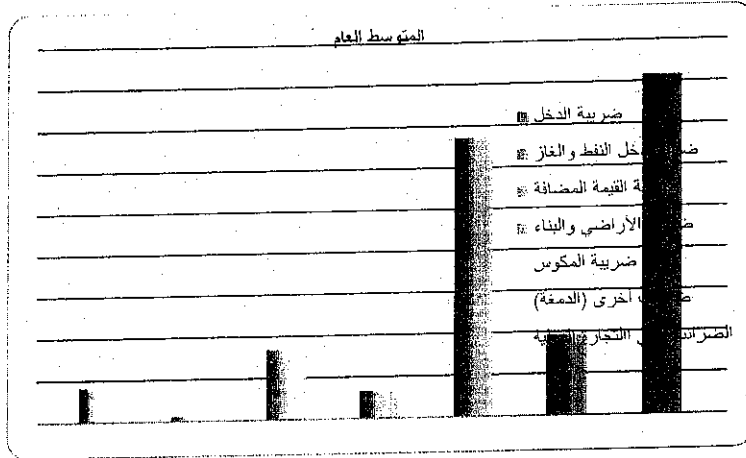
### تطور الإيرادات الضريبية بالاندونيسيا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٤

(بالمليار روبية)

السنوات	ضريبة الكوس	% من جملة الضرائب	ضرائب أخرى (الدمغة)	% من جملة الضرائب	الضرائب على التجارة الدولية	% من جملة الضرائب	جملة الإيرادات الضريبية
1980	352	4.6	21	0.3	339	4.4	7723
1981	478	4.9	28	0.3	381	3.9	9830
1982	617	5.5	44	0.4	170	1.5	11184
1983	689	6.3	48	0.4	88	0.8	10998
1984	727	4.9	75	0.5	124	0.8	14853
المتوسط	٥٧٣	٥.٢	٤٣	٠.٤	٢٢٠	٢.٣	١٠٩١٨
1985	964	5.6	96	0.6	102	0.6	17229
1986	1035	5.9	120	0.7	91	0.5	17510
1987	778	4.2	183	1.0	71	0.4	18580
1988	464	2.4	264	1.4	144	0.7	19280
1989	1105	4.2	415	1.6	160	0.6	26479
1990	1171	3.5	279	0.8	108	0.3	33259
1991	2164	6.2	351	1.0	121	0.3	34771
1992	2110	5.2	355	0.9	60	0.1	40809
1993	1857	4.4	364	0.9	30	0.1	42606
المتوسط	١٢٩٤	٤.٦	٢٧٠	١.٠	٩٩	٠.٤	٢٧٨٣٦
1994	2207	4.3	302	0.6	130	0.3	50941
1995	2818	5.0	453	0.8	200	0.4	56137
1996	3914	5.9	570	0.9	160	0.2	66537
المتوسط	٢٩٧٩	٥.١	٤٤٢	٠.٨	١٦٣	٠.٣	٥٧٨٧٢
1997	3565	4.7	633	0.8	100	0.1	75393
1998	4340	4.5	540	0.6	115	0.1	96478
1999	7158	7.2	839	0.8	400	0.4	98958
المتوسط	٥٠٢٠	٥.٦	٦٧١	٠.٧	٢٠٥	٠.٢	٩٠٢٧٦
2000	10068	9.9	1139	1.1	590	0.6	101437
2001	17618	9.5	1670	0.9	10548	5.7	184733
2002	22348	10.2	1950	0.9	12599	5.7	219623
المتوسط	١٦٦٧٩	٩.٩	١٥٨٦	١.٠	٧٩١٢	٤.٠	١٦٨٥٩٨
2003	23945	9.6	2157	0.9	12398	5.0	250140
2004	27670	10.2	1614	0.6	11951	4.4	272175
2005	28933	9.7	2040	0.7	12363	4.2	297844
2006	38523	9.1	2590	0.6	14826	3.5	425053
2007	38034	7.5	3158	0.6	14870	2.9	509462
2008	35000	5.9	3400	0.6	26000	4.4	590200
2009	49500	6.9	4300	0.6	28500	4.0	718100
المتوسط	٣٤٥١٥	٧.٩	٢٧٥٦	٠.٦	١٧٢٧٣	٤.٠	٤٣٧٥٦٨
2010	57300	7.8	3900	0.5	27200	3.7	735300
2011	67128	7.4	4194	0.5	46940	5.2	907738
2012	83264	8.2	5261	0.5	47944	4.7	1011735
2013	104729	9.0	5402	0.5	58705	5.1	1158648
2014	117450	9.4	5180	0.4	56280	4.5	1246107
المتوسط	٨٥٩٧٥	٨.٥	٤٧٨٧	٠.٥	٤٧٤١٤	٤.٦	١٠١١٩٠٦

٢٦٧٩٣٩	٤,١	١٠٩٩٥	٠,٦	١٥٤١	٨,٤	٢٢٤٨٤	المتوسط
--------	-----	-------	-----	------	-----	-------	---------

المصدر: مخرجات البرنامج باستخدام Excel وتم تجميع البيانات للسنوات من ١٩٨٤-٢٠١٤ من الكتاب السنوي لإحصائيات لاندونيسيا ومن تقارير وزارة المالية عن تنفيذ ميزانيات ١٩٨٤، ٢٠١٤ وخطط الموازنة العامة للدولة. شكل رقم (٢.٢): تطور اهم مكونات اليرادات الضريبية، باندونيسيا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٤.



المصدر: من بيانات جدول رقم (٣)

**أولاً: تطور متوسط ضريبة الدخل من الإيرادات الضريبية خلال الفترة (٢٠١٤-١٩٨٠):** تشير البيانات أن متوسط قيمة الإيرادات الضريبية من ضريبة الدخل بدولة اندونيسيا تزايدت خلال الفترة الأولى حيث بلغ متوسط الفترة ١٠١٣ مليار روبية بمعدل ٨,٤% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة. بينما بلغ متوسط الفترة الثانية ٦٥٠١ مليار روبية بمعدل ٢١,٨% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة، بينما بلغ متوسط الفترة الثالثة ٢٠٥٧٠ مليار روبية بمعدل ٣٥,٦% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة، بينما بلغ متوسط الفترة الرابعة ٢٩٨٨٠ مليار روبية بمعدل ٣٣,٥% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة، بينما بلغ متوسط الفترة الخامسة ٦٧٥٦٧ مليار روبية بمعدل ٤٠,٦% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة، بينما بلغ متوسط الفترة السادسة ١٨٦٧٤٠ مليار روبية بمعدل ٤٢,٨% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة، بينما بلغ متوسط الفترة السابعة ٤١٩٣٦٨ مليار روبية بمعدل ٤١,٦% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة. كما تشير بيانات الجدول أن نسبة متوسط الإيرادات الضريبية من ضريبة الدخل ١٠٩١٩٠ مليار روبية بمعدل ٢٦,٦% من إجمالي نسبة الإيرادات الكلية.

**ثانياً: تطور متوسط ضريبة القيمة المضافة من الإيرادات الضريبية خلال الفترة (٢٠١٤-١٩٨٠):**

تشير البيانات أن متوسط قيمة الإيرادات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بدولة اندونيسيا تزايدت خلال الفترة الأولى حيث بلغ متوسط الفترة ٢٨٥ مليار روبية بمعدل ٣,٢% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة. بينما بلغ متوسط الفترة الثانية ٦١٧١ مليار روبية

بمعدل ٢٠.٦% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة ، بينما بلغ متوسط الفترة الثالثة ١٧٦٦٦ مليار روبية بمعدل ٣٠.٣% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة ، بينما بلغ متوسط الفترة الرابعة ٢٦٦٣٧ مليار روبية بمعدل ٢٩.٧% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة، بينما بلغ متوسط الفترة الخامسة ٥٠٩٨١ مليار روبية بمعدل ٢٩.٦% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة ، بينما بلغ متوسط الفترة السادسة ١٤٣٥٤٤ مليار روبية بمعدل ٣٢.٦% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة ، بينما بلغ متوسط الفترة السابعة ٣٦٠٤٩٧ مليار روبية بمعدل ٣٥.٥% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة. كما تشير بيانات الجدول أن نسبة متوسط الإيرادات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة ٩٠.١٧ مليار روبية بمعدل ٢٠.٠٠% من إجمالي نسبة الإيرادات الكلية.

#### ثالثاً: تطور متوسط ضريبة النفط والغاز من الإيرادات الضريبية خلال الفترة (٢٠١٤-١٩٨٠):

تشير البيانات إلي أن متوسط قيمة الإيرادات الضريبية من ضريبة النفط والغاز بدولة اندونيسيا تزايدت خلال الفترة الأولى حيث بلغ متوسط الفترة ٨٥٧٣ مليار روبية بمعدل ٧٩.٥% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة. بينما بلغ متوسط الفترة الثانية ١٢٨٨٨ مليار روبية بمعدل ٤٩.٦% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة ، بينما بلغ متوسط الفترة الثالثة ١٤١٦٩ مليار روبية بمعدل ٢٤.٧% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة ، بينما بلغ متوسط الفترة الرابعة ٢٤٨٣٩ مليار روبية بمعدل ٢٧% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة، بينما بلغ متوسط الفترة الخامسة ١٨١٠٠ مليار روبية بمعدل ١١.٧% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة ، بينما بلغ متوسط الفترة السادسة ٣٣١٠١ مليار روبية بمعدل ٧.١% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة ، بينما بلغ متوسط الفترة السابعة ٦٦٩٩٩ مليار روبية بمعدل ٦.٦% من إجمالي نسبة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة. كما تشير بيانات الجدول أن نسبة متوسط الإيرادات الضريبية من ضريبة النفط والغاز ٢٥٦٢٥ مليار روبية بمعدل ٢٠.٨% من إجمالي نسبة الإيرادات الكلية.

#### النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج: تبين من البحث صحة الفرضية البحثية القائلة:

يوجد أثر للإصلاح الضريبي علي النمو الاقتصادي في اندونيسيا كالاتي:

١. أجرت اندونيسيا تغييرات بشأن خصم ضريبة القيمة المضافة علي المدخلات الرأسمالية في خطوة لتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات القائمة في اندونيسيا ، والتحول إلي ضريبة القيمة المضافة علي أساس الإستهلاك.



٢. أجرت اندونيسيا تغييرات رئيسية في نظام ضريبة دخل الشركات لتبسيط وتوحيد النظام والإمتثال للإلتزامات منظمة التجارة العالمية. بإصدار القانون الجديد لضريبة دخل الشركات، بموجب القانون ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ المتضمن المادة ٢٥ ضريبة الدخل من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات.

٣. ورغم التطور الذي عرفه النظام الضريبي في الاندونيسي ، إلا أنه لا زال يعاني العديد من النقائص التي تتجلى في عدم الاستقرار بسبب كثرة التعديلات السنوية الصادرة في مختلف قوانين المالية، وكذا ارتفاع بعض المعدلات رغم محاولة تخفيف العبء الضريبي على المكلفين، إضافة إلى التوسع في استعمال الضرائب غير المباشرة ما يؤثر سلبيًا على مسعى السلطات نحو جعل هذا النظام أكثر عدالة.

٤. رفعت اندونيسيا بداية من ١ مارس ٢٠٠٨ ، حد الإعفاء الشهري لضريبة الدخل الفردي ٥٠ مليون روبية .

#### • التوصيات:

- لا بد أن تكون عملية الإصلاح الضريبي مستمرة وتعكس المتغيرات وأن تلتزم بالمبادئ الأساسية لفلسفة الضرائب، وأن يكون الإهتمام بإصلاح الإدارة الضريبية علي قائمة أولويات صانع القرار فالسياسة الضريبية والإدارة الضريبية وجهان لعملة واحدة.
- الإعتداع علي توسيع القاعدة الضريبية أكثر من رفع أسعار الضرائب ، لتحقيق الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للضرائب وليس فقط الجانب التمويلي.
- ضرورة صدور قانون بشأن التعديلات الضريبية ، والسعى وراء مواكبة التطور في نظم وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المؤسسات الإقتصادية المتطورة، وذلك من خلال تطوير نظام معلومات الشركة الحالي بإدخال عناصر أنظمة تجهيز المكاتب ونظم دعم القرارات ونظم معلومات الإدارة العليا.
- تكتيف الدورات التدريبية ، وجعلها بصفة دورية لزيادة كفاءة مستخدمي النظام في التعامل مع تكنولوجيا ونظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي ، والتي تشهد تطورات سريعة ومستمرة.

#### المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. د. ريهام زهير ، محددات عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة . سنة ٢٠١٦ .
٢. د. عدنان فرحان ، الإصلاح الضريبي المفهوم والأسباب والأهداف ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد ٣٥٨٠ في ٢٠١٨/١٢/١٨ .

٣. د. ماجد محمد يوسف ، الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، سنة ٢٠٠٣ .
٤. د. محمد صابر محمد حسن ، أثر الإصلاح الضريبي علي النمو الاقتصادي في اندونيسيا ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، معهد الدراسات والبحوث الامسيوية ، سنة ٢٠١٨ .
٥. د. موساوي محمد ، موساوي محمد ، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية "دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش" ، رسالة ماجستير غير منشوره ، سنة ٢٠١٣ .

**ثانيا: المراجع الأجنبية باللغة الاندونيسية:**

1. Amirudin & Sudirman.. Perpajakan Pendekatan Teori dan Praktik di Indonesia. Jakarta : Salemba Empat Dua Media 2012.
2. Subadriyah "Persepsi Masyarakat Tentang Kualitas Peran Account Representative di Wilayah Kerja Kantor Pelayanan Pajak Pratama Jepara". Jurnal Dinamika Ekonomi dan Bisnis. Vol.10 2013.
3. Hakim Simanjuntak, Sejarah Masa Pembangunan Ekonomi Indonesia, Global Education, 2013.
4. Rosdiana, Haula dkk. Pengantar Ilmu Pajak, Kebijakan dan Implementasi di Indonesia. Yogyakarta: RajaGrafindo Persada. 2012.
5. Radius Prawiro, Pidato : Pidato Rancangan Undang-Undang Pajak, DPR-RI, Jakarta, 5 Oktober 1983.
6. Oentari Fuadi, Arabella dan Yenni Mangoting Pengaruh Kualitas Pelayanan Petugas Pajak, Sanksi Perpajakan dan Biaya Kepatuhan Pajak Terhadap Kepatuhan Wajib Pajak .Surabaya: Universitas Kristen Petra. 2012.
7. Haula Rosdiana dan Rasin Tarigan. Perpajakan Teori dan Aplikasi, (Jakarta: PT. RajaGrafindo Persada). 2005